

(اثر التدقيق الداخلي في تقويم الأداء المالي) (The Impact of Internal Audit on Evaluating of Financial Performance)

سرى رضا المسعودي
Sura Reda AL-Massaoodi
جامعة وارث كلية الإدارة والاقتصاد

وفاء عبد الدليمي
Wafaa Abd Al-Dulimy
جامعة وارث كلية الإدارة والاقتصاد
wfabdjwd@gmail.com

م.م. فوزية حسين الهلالي
Fawziah Hussein Al-Hlaly
جامعة وارث كلية الإدارة والاقتصاد
fawziah.al-helaly@uowa.edu.iq

المستخلص:

تتلخص فكرة هذه الدراسة بأهمية التدقيق الداخلي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة من حيث القياس والتشخيص وتحديد الانحرافات والمعالجات وتقويم الاداء المالي. وحاولت هذه الدراسة بيان اثر التدقيق الداخلي في الاداء المالي عن طريق الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية من خلال اسئلة الاستبانة التي توزعت الى اربع محاور حسب الفرضيات الفرعية. ووزعت الاستبانة الكترونيا عبر رابط الكتروني على مجموعة من المختصين والعاملين في حقل المحاسبة والتدقيق والادارة والعلوم المالية والمصرفية والاختصاصات الادارية الاخرى. تضمنت الدراسة أربعة مباحث تناول المبحث الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة، اما المبحث الثاني فركز على مفهوم التدقيق الداخلي ومقوماته وأهميته، اما المبحث الثالث فبين الاداء المالي واساليبه، وتناول المبحث الرابع الجانب العملي الذي استخدم مخرجات برنامج SmartPLS بخصوص الفرضية الرئيسية، وبين اسئلة الاستبانة وكيفية تحليلها إذ تم استخدام البرنامج الاحصائي ال SPSS في التحليل للحصول على مؤشرات الوسط الحسابي والاهمية النسبية والانحراف المعياري، لكل سؤال ولكل محور ولجميع الاسئلة بشكل عام. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اعتمادا على النتائج المتحصلة كان اهمها:-

1. إن التوسع الجغرافي وزيادة عدد العاملين من دون اتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق وتلبية حاجات ورغبات هؤلاء العاملين أو إشباعها بالحد الكافي يجعل هؤلاء يلجؤون إلى ممارسات غير قانونية لإشباع هذه الرغبات.
2. إن ظواهر الفساد المتعلقة بالرشوة والاختلاس هي أكثر الحالات انتشارا في جميع المجتمعات، ومنها المجتمع العراقي.
3. ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي برغم من استشرائها غير مستعصية العلاج، فيمكن علاجها باتخاذ عدد من الوسائل الكفيلة لذلك وعدم إعطاء الفرصة لتوفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لنمو الفساد وتطوره فضلا عن تقوية الأقسام الرقابية والتفتيشية والتدقيقية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي ، الاداء المالي، المؤسسة

Abstract: The idea of this study is summarized in the importance of internal audit in evaluating the financial performance of the organization in terms of measurement, diagnosis, identifying deviations, treatments, and evaluating financial performance. This study attempted to demonstrate the impact of internal audit on financial performance through the main hypothesis and sub-hypotheses through questionnaire questions that were divided into four axes according to the sub-hypotheses. The questionnaire was distributed electronically via an electronic link to a group of specialists and workers in the field of accounting, auditing, management, financial and banking sciences, and other administrative specialties.

The study included four sections. The first section dealt with the methodology of the study and previous studies. The second section focused on the concept of internal auditing, its components and its importance. The third section explained financial performance and its methods, and the fourth section dealt with the practical aspect which used the outputs of the SmartPLS program regarding the main hypothesis, and explained the questionnaire questions and how to analyze them, as the SPSS statistical program was used in the analysis to obtain indicators of the arithmetic mean, relative importance, and standard deviation, for each question, each axis, and all questions in general. The study reached a set of conclusions and recommendations based on the results obtained, the most important of which were:

Keywords: internal audit, financial performance, organization

المقدمة Introduction

يعد التدقيق الداخلي من اهم الادوات الرقابية التي تساعد المؤسسة على بلوغ اهدافها حيث تعمل على تقييم الاداء للأنشطة المحاسبية والمالية والتشغيلية من خلال المتابعة المستمرة والتركيز على الكفاءة والفعالية في تقييم التنفيذ مما يؤثر على الاداء المالي للمؤسسة من حيث الضبط والفعالية. وتزايد الوعي بأهمية التدقيق الداخلي خاصة بعد انهيارات الوحدات الاقتصادية الكبرى، مما أدى الى اعادة النظر بأنظمة وادوات الرقابة المتبعة لكثير من الوحدات الاقتصادية لتجنب تجاوزات تخل بقوتها الاقتصادية وانشطتها التشغيلية، فالتدقيق الداخلي نشاط استثماري وموضوعي يهدف الى زيادة قيمة عمليات الوحدة الاقتصادية وتحسينها والمساعدة على تحقيق اهدافها وتحسين فعالية الاجراءات الادارية والرقابية التي تساهم في حماية الموجودات والحد من الغش والاختفاء واتخاذ القرارات المناسبة.

ونتيجة لتطور الوضع الاقتصادي في العراق واتساع نطاق المعاملات الاقتصادية مع مختلف دول العالم تحتم على المنظمات المهنية والقانونية ان تحدث القواعد المهنية للتدقيق الداخلي وتطورها حتى تواكب التطور للحد من حالات الغش والفساد، كذلك العمل على تحسين اداء عمل المدقق من خلال الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني للمدقق الداخلي وتطوير ادائه واستخدام التقنيات الحديثة في انجاز اعمالهم. كما ان تقييم الاداء المالي يكتسب اهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت او مالية، والسبب الرئيسي لانهايار وافلاس العديد من المؤسسات هو التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عنها وبين الاداء الحقيقي لها وايضا استنزاف الموارد المالية للمؤسسة والقصور في اداء المهام الوظيفية في ظل نظم الرقابة الهشة.

2. منهجية البحث

1-2 مشكلة البحث Research Problem

ان تعقد وتخلف اجواء الاعمال واستشرء الفساد المالي وهدر المال العام نتيجة لضعف الاجهزة الرقابية بشكل عام والتدقيق الداخلي على وجه الخصوص فيمكن بيان المشكلة بطرح التساؤل الآتي :- (هل يمكن للتدقيق الداخلي ان يطور ويحسن الاداء المالي للمؤسسة، وهل يمتلك المدققون الداخليون الخبرة والمعرفة التي تمكنهم من تحسين الاداء) ؟

2-2 أهمية البحث Research Importance

تتبع أهمية البحث من الدور البارز والمهم في معالجة عمليات الرقابة الذي يلعبه التدقيق الداخلي وانعكاسات ذلك على تحسين الاداء المالي للمؤسسة باعتباره مؤشر دال على مدى النجاح او الفشل في تنفيذ الاهداف المالية للمؤسسة محل البحث.

3-2 فرضيات البحث Research Assumptions

هناك فرضية رئيسية مفادها " ان لنظام التدقيق الداخلي اثر ايجابي في قياس وتشخيص وتقييم الاداء المالي للمؤسسة ويساعد في تحسين ادائها المالي واستمرارها في عملها".

4-2 اهداف البحث Research Goals

يهدف البحث الى الآتي:-

1. التعرف على ماهية التدقيق الداخلي واهميته للمؤسسة.
2. التعرف على التقنيات اللازمة لزيادة فاعلية التدقيق الداخلي واثراء معرفة المدققين.
3. التعرف على ماهية الاداء المالي للمؤسسة والعوامل المؤثرة فيه.
4. معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة.

5-2 حدود البحث Research limits

الحدود المكانية :- تم اختيار كلية الادارة والاقتصاد لجامعتي وارث الانبياء و كربلاء كعينة للبحث وهي من الوحدات الاقتصادية المهمة.
الحدود الزمانية :- تمثلت بالسنة 2024.

6-2 عينة البحث Research Sample

مجموعة من المختصين في حقل المحاسبة وادارة الاعمال من السادة التدريسيين والعاملين في حقل العمل المحاسبي والاداري في جامعة وارث الانبياء وجامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد وكذلك عدد من الطلبة في كلية الادارة والاقتصاد في المرحلة المنتهية في الجامعتين المذكورتين.

7-2 اسلوب البحث Research Methodology

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، كون المنهج الوصفي يلائم الجانب النظري لموضوع البحث من ابراز المفاهيم والاطر النظرية للتدقيق الداخلي والاداء المالي، في حين ان المنهج التحليلي (الاستقرائي) يمكننا من تحديد الاهمية النسبية لدور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية المتمثلة بتوزيع الاستبانة على الجهات المعنية في المؤسسة.

مصادر جمع البيانات Data Collection Sources

- 1- الجانب النظري:- الكتب والدوريات والرسائل والاطروحات الاكاديمية وشبكة الانترنت.

2- الجانب العملي:- تم جمع البيانات الاولية لهذا البحث عن طريق الاستبانة الالكترونية البالغ عددها (85) وتم توزيعها على عدد من المختصين والعاملين والدارسين لحقل المحاسبة وادارة الاعمال في جامعتي وارث الانبياء وجامعة كربلاء.

3- مفهوم واهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات

اولا: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

ظهر مفهوم التدقيق منذ مدة زمنية غير قليلة والتدقيق بمعناه الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية إلى حيز الوجود، حيث تطور مفهوم التدقيق مع تطور تلك الصناعات وان التدقيق بمعناه المهني هو عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات منظمة الأعمال فحصاً انتقائياً منتظماً للتحقق من صحتها، ومعتمداً في ذلك على قوة نظام الرقابة الداخلية ومتانته وإبداء الرأي الفني المحايد حول صحة تلك المستندات والدفاتر والسجلات. ان الرقابة هي إجراء أو عمل تقوم به الإدارة لضمان إنجاز الأهداف المرسومة، وقد أدى ظهور المشروعات الكبيرة إلى زيادة الاهتمام بالرقابة والتدقيق بوصفها نظاماً يساعد الإدارة في الوفاء بأهدافها، وان مفهوم التدقيق الداخلي هو ليس وليد الان وانما عرف منذ وقت طويل فقد تعددت طبيعة حاجات ونشاط المدقق الداخلي فقد عرفت جمعية المدققين الداخليين الامريكية في عام 1947 التدقيق الداخلي بانه نشاط تقويم مستقل يعمل بصفة اساسية في مجال الموضوعات المحاسبية والمالية ويمكن ايضا ان يتعامل في المسائل ذات الطبيعة المستقبلية وايضا في عام 1957 عادت الجمعية نفسها وعرفته بانه نشاط تقويم مستقل في المشروع لمراجعة الموضوعات المحاسبية والمالية والتشغيلية الاخرى بوصفه اساسا لخدمة الادارة. (عثمان, 1999 : 127)

ان التدقيق الداخلي هو جزء ومكمل لنظام اشمل الا وهو نظام الرقابة داخل الوحدة المالية الاقتصادية والذي يقصد به الإجراءات والطرائق المستعملة في الوحدة الاقتصادية للمحافظة على النقدية والموجودات الأخرى واكتشاف الأخطاء للمحافظة على دقة السجلات، كما ينظر إلى الرقابة الداخلية على أنها نظام خاص بتوزيع العمل والاختصاصات والمسؤوليات بين الموظفين في الوحدة الاقتصادية بحيث تتم مراقبة الأعمال في تلك الوحدة ثم قدمت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تعريفاً للتدقيق الداخلي على انه الخطة التنظيمية ووسائل للتنسيق والقياس المتبعة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية الموجودات وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من مدى دقتها وكذلك اكتشاف الأخطاء وحالات التلاعب والغش في السجلات المحاسبية. (عبدالله , 1994 , 228)

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

- توجد اهداف عديدة للتدقيق الداخلي منها (المطارنة, 2009 : 25) و (الرمحي, 2004 : 5) :
1. التأكد من ان انظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى المؤسسة، يتم تطبيقها على وفق ما يجب.
 2. وضع الضوابط اللازمة كافة للتعامل مع أنظمة الحاسوب وأجهزته التي تضمن عدم العبث بالمعلومات.
 3. ملائمة التأكد من التقارير الصادرة عن أنظمة التشغيل، وعن أنظمة المعلومات المختلفة سواء أكانت المالية أم الإدارية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.
 4. تقليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى حد ممكن سواء أكانت هذه المخاطر مالية أم تشغيلية.
 5. التنفيذ الفعلي للمهام من خلال متابعة الخطط والسياسات المرسومة وتقديمها، وذلك من أجل اكتشاف نقاط الضعف في الإجراءات المستعملة بقصد التعامل معها والتحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر وذلك من أجل حماية أموال المشروع.
 6. التأكد من توفير حماية كافية لموجودات الوحدات الاقتصادية ضد السرقة والاختلاس والهدر.

ثالثا: معايير التدقيق الداخلي

تمارس أنشطة التدقيق في كافة البيئات بشكل متباين في اهدافها واحجامها وهيكلها التنظيمية كما تمارس من خلال مدققين داخليين من داخل وخارج المنظمات الامر الذي يؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة مما يتطلب وجود معايير تنظم تلك المهنة وتتألف هذه المعايير من: (المدلل, 2007 : 94)

1. معايير الصفات وتتعلق بسمات وخصائص المؤسسات والافراد
2. معايير الاداء وتتعلق بوصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي
3. معايير التطبيق وتتولى تطبيق معايير الصفات والاداء على خدمات التدقيق الداخلي

رابعا: الابعاد الحديثة للتدقيق الداخلي

ان التعريف المقدم سابقا للتدقيق الداخلي قد حدد الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي، فإضافة الى اهتمامه بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة، أصبح التدقيق الداخلي يهتم أيضا بتقييم أنظمة ادارة المخاطر وتحسين فعاليتها كما أنه أصبح أحد مكونات مبادئ الحكومة السلمية للشركات.

وهذه العناصر الثلاثة هي الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي في المعيار 2100، وفيما يلي تفصيلا لها

(جمعة, 2009 : 66)

- 1- علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية:

يمكن دور التدقيق الداخلي في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال كونه أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية بحيث:

أ- يبين نتائج فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في المنشأة وبيان نقاط القوة والضعف والتوصيات اللازمة لمعالجة نواحي القصور القائمة.

ب- مراجعة العمليات.

ت- مراجعة الأداء.

ث- مراجعة الالتزام بالسياسات والجراءات والقوانين والتعليمات.

ج- مراجعة الرقابة المالية.

ح- مراجعة أداء الإدارة باعتباره العامل الرئيسي للمراجعة الداخلية.

2- علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر :-

يساعد التدقيق الداخلي المنظمة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك على الشكل التالي: (الشحادة , 2005 : 79)

أ- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر.

ب- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.

ت- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمته التعريف على المخاطر وأنظمته القياس المتبعة على مستوى كل الأنشطة والعمليات داخل المصرف أو المؤسسة المالية.

ث- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية.

ج- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبت بمعالجتها.

ح- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعترضها، وأية انحرافات على الأنظمة والسياسات والجراءات الموضوعية على أن تعد هذه التقارير مرة في السنة على الأقل وكلما دعت الحالة.

ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر هي علاقة وطيدة فالتدقيق الداخلي يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تقوية أنظمة إدارة المخاطر أصبح أحد الأنشطة التي يستعان بها من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطراتها.

3- علاقة حوكمة الشركات بالتدقيق الداخلي:-

تكمن العلاقة الموجودة بين حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي في إسناد مهمة تقييم نشاط وظيفة التدقيق الداخلي من طرف لجنة التدقيق ويكون ذلك عن طريق ما يلي:

أ- الاهتمام بالكفاءات الموجودة داخل المؤسسة المشرفة على وظيفة التدقيق الداخلي.

ب- الاهتمام بفعالية التدقيق الداخلي وبقدرته على تحقيق أهدافه.

ت- نوعية أو جودة التقارير التدقيق المعتمدة للمديرية العامة.

ث- القدرة على تقديم الحلول والأفكار المناسبة.

ج- التنظيم المعمول به والمتعلق بتسيير نشاط التدقيق الداخلي.

خامساً: أنواع التدقيق الداخلي

تنفذ وظيفة التدقيق الداخلي عادة بعد تنفيذ العمليات الحسابية لذلك فإن منع واكتشاف وتصحيح الغش والخطأ في البيانات المحاسبية يمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي للتأكد من سلامة السجلات والبيانات المحاسبية على موجودات المنشأة (جمعة، 2009 : 77) ويقسم التدقيق الداخلي إلى:-

1- **التدقيق المالي:-** في ظل التدقيق المالي يتحمل المدققين مسؤولية تقييم ما إذا كانت أساليب الرقابة الداخلية بالمؤسسة التي يعملون بها قد تم تصميمها وتنفيذها على نحو فعال وما إذا كانت القوائم المالية تتسم بالعدالة حيث يمضي المدققين الداخليين كافة الوقت الذي يعملون فيه داخل مؤسسة واحدة وبالتالي فإن معرفتهم عن التشغيل وأساليب الرقابة الداخلية بالشركة تزيد كثيراً عن معرفة المدققين الخارجيين. (جمعة، 2009، 103)

2- **تدقيق الالتزام:-** ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية للعمليات للحكم على جودة وملاءمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والجراءات.

3- **التدقيق التشغيلي:-** ويقصد به التدقيق الشامل للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفعالية وملاءمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة وأهم فوائد الإدارة من التدقيق التشغيلي هو إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وزيادة الربحية (العمرات، 1990 : 112)

4- **التدقيق الإداري:-** ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المؤسسة.

4- اطار المفاهيم للأداء المالي

اولاً: تعريف الاداء المالي

عرف الاداء المالي أيضاً على أنه: "مدى تحقيق القدرة الايرادية والقدر الكسبية في المؤسسة, حيث الاولى تعني قدرة المؤسسة على توليد أي إيرادات سواء من نشاطاتها الجارية او الرأسمالية او الاستثنائية, بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من انشطتها والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش امان يزيل عنها العسر المالي وظاهرة الافلاس (دادن 2007 : 43-53).

ويعرف ايضاً بأنه العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الاداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الاداء مع تحديد اسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الاداء في ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة (بالسكة 2012 : 6).

ثانياً:- اهمية تقييم الاداء المالي

وكما بين (جمعة 2000: 38-40) بان اهمية تقييم الاداء المالي هي:-

1. تحديد مستوى تحقيق الاهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
2. تحديد الاهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .
3. يقدم أداة رئيسية لازمة الأجراء الرقابي في المؤسسة تظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة.
4. يسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف من خلال قياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة، حيث ان الاداء الجيد يصبح شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية تسمح مؤشرات المتوقعة بالحكم على درجة أمان المؤسسة.

ثالثاً :- اسس تقييم الاداء المالي

يعتبر تقييم الاداء المالي أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في السياسات المالية التي تؤثر على الربحية وعلى المركز المالي للمؤسسة، حيث أن تقييم الاداء المالي يعتمد على أسس معينة، لذلك سيتم في هذا المبحث التطرق لهذه الاسس المتمثلة في:-

1. بطاقة الاداء المتوازن
2. القوائم المالية
3. النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

1- بطاقة الاداء المتوازن:

تعرف بطاقة الاداء المتوازن ويطلق عليها أيضاً بطاقة الاهداف الموزونة، وهي من الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس أنشطة ومستوى أداء المؤسسة، بدأ الاهتمام باستعمالها في أوائل عام 1990، وتعرف على أنها مجموعة المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدراء الادارات العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء مؤسساتهم.

2- القوائم المالية:

انها عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لمؤسسة معينة، هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه المؤسسة على المدى القصير والمدى الطويل (عبد الخالق 2010 : 961)، وتقسم القوائم المالية الى اربعة قوائم اساسية وهي :-

أ- قائمة المركز المالي

تعرف بقائمة الوضع المالي أو الميزانية، وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الاموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الاموال من جهة أخرى، (الاصول) وتتكون بنود هذه القائمة من بنود لحظية لمختلف بنود الاصول والخصوم في تاريخ إعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ. (خنفر 2011 : 73)

ب- قائمة الدخل

ويطلق عليها أيضاً قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل، وهي تفصح عن صافي الدخل من خلال طرح مصروفات المؤسسة من إيراداتها خلال فترة مالية معينة. (حمادة 2006 : 121)

ت- قائمة التدفقات النقدية

تعد بهدف تفسير التغير في الرصيد النقدي للمؤسسة عن طريق تلخيص المتحصلات والمدفوعات التي تحدث على مدى الفترة المحاسبية، وكثيراً ما تعد قوائم التدفق النقدي شهرياً أو سنوياً. (لطفى 2007 : 41)

ث- قائمة حقوق المساهمين

توضح حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من راس المال والارباح المحتجزة وغير ذلك.

(عبد الخالق: مرجع سابق: 961)

3- النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي:

يستند المسير المالي لا يراز مدى توازن المؤسسة على مؤشرات تتمثل فيما يلي:-

- أ- رأس المال العامل:- هو بمثابة مصدر تمويلي ذاتي من أصحاب المشروع لتلبية الاحتياجات التمويلية، كما أنه يمثل هامش الامان والحماية للدائنين في حالة حدوث انكماش في الاصول التجارية.
- يحسب رأس المال العامل وفق طريقتين (شيوخه 2010: 74)
- رأس المال العامل = الاموال الدائنة - رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الاصول الثابتة او الديون قصيرة الاجل.
- ويضم الانواع التالية :-
- رأس المال العامل الخاص:- يسمح بمعرفة مدى تمويل الاصول الثابتة بواسطة الاموال الخاصة، دون الاعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط، وبحسب بالعلاقة الاتية
- الاموال الخاصة - الاصول الثابتة
- رأس المال العامل الاجمالي :- يتمثل في مجموع الاصول المتداولة أي أن :
- رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الاصول المتداولة
- رأس المال العامل الاجنبي:- يمثل فائض الاصول المتداولة على الاموال الخاصة، وبحسب رأس المال العامل الاجنبي بالعلاقة: (الاصول المتداولة - الاموال الخاصة)
- ب- الاحتياج لرأس المال العامل:-
- يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى بالاحتياج لرأس المال العامل وبحسب:

الاحتياج لرأس المال العامل = قيم الاستغلال لاحتياج رأس المال العامل = (مجموع الاصول + قيم غير جارية - مجموع الديون القصيرة او المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الاجل غير السلفيات المصرفية - سلفيات مصرفية)

بأنها مجموع الاموال التي في بحوزتها لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعال من مبالغ سائلة خلال الدورة، وتحسب بالعلاقين:-

الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج لرأس المال العامل

الخزينة = قيم جاهزة - سلفيات مصرفية

اولاً: نبذة تعريفية عن مجتمع وعينة البحث

بعد الدراسة النظرية لمفهوم التدقيق الداخلي وعلاقته واثره في تقويم الاداء المالي تم صياغة بعض اسئلة في استبيان الكتروني وكان مجتمع الدراسة عدد من التدريسيين والعاملين والدارسين في جامعة وارث الانبياء وجامعة كربلاء وتم اختيار العينة من كلية الادارة والاقتصاد وباختصاصات ادارية مختلفة وشهادات علمية متعددة والجدول التالي يمثل نسب توزيع الاستبانة الالكترونية.

الجدول (1) تفاصيل عينة البحث للسنة 2024

النسبة	العدد	
100%	85	عدد الاجابات الراجعة
19%	16	عدد الاستثمارات المهمة
81%	69	عدد الاستثمارات المحللة

الجدول من اعداد الباحثين حسب الاستبانة الراجعة.

حيث كان اسلوب جمع البيانات في الاستبانة التي ارسلت من خلال رابط الى مجموعات من التدريسيين والعاملين والدارسين، اذ تم صياغة العديد من الاسئلة لمتغيرات الجانب النظري للبحث بما يتوافق مع فرضية البحث، وتضمنت الاستبانة (20) سؤال عن متغيرات البحث.

ثانياً: محاور وفقرات الاستبانة

تم تقسيم اسئلة الاستبانة الى اربع محاور يتضمن المحور الاول الاسئلة (1- 5) عن الفرضية الفرعية الاولى (لنظام التدقيق الداخلي اثرا في قياس الاداء المالي للمؤسسة)، والمحور الثاني الاسئلة (6-10) عن الفرضية الفرعية الثانية (لنظام التدقيق الداخلي اثر في تشخيص صحة الاداء المالي للمؤسسة)، اما المحور الثالث فكانت الاسئلة (11-15) عن الفرضية الفرعية الثالثة (لنظام التدقيق الداخلي اثر في تقويم الاداء المالي للمؤسسة)، واخيرا المحور الرابع الاسئلة (16-20) عن الفرضية الفرعية الرابعة (لنظام التدقيق الداخلي اثر في تحسين الاداء المالي للمؤسسة واستمراريتها).

ومن خلال تجميع البيانات الواردة في اجابات افراد عينة البحث اذ تم استخدام الاساليب الاحصائية النسب المئوية للحصول على المعلومات عن الخصائص وملامح العينة وكانت الصفات الديموغرافية لأفراد العينة كما في الجدول الاتي:

الجدول (2) الصفات الديموغرافية لأفراد عينة البحث للسنة 2024

الصفة	الفئة	العدد	النسبة %
العمر	20 سنة - فأقل	2	3%
	21-30	55	80%
	31-40	7	10%
	41-50	4	6%
	51-60	1	1%
		69	100%
الجنس	ذكر	43	63%
	انثى	26	37%
		69	100%
التحصيل الدراسي	دكتوراه	5	7%
	ماجستير	9	13%
	بكالوريوس	47	68%
	اعدادية	8	12%
		69	100%
عنوان العمل	تدريسي	13	18%
	موظف	6	9%
	طالب	50	73%
		69	100%

من اعداد الباحثين حسب اجابات افراد العينة

وكما في الجدول رقم (2) نجد ان اكبر فئة من افراد العينة هم فئة عمر (21-30) سنة ونسبتهم (80%) ، وان اغلبهم من الذكور بنسبة (63%) واغلبهم حاصل على شهادة البكالوريوس بنسبة (68%) اما عناوين عملهم فاعليهم طلبة بنسبة (73%) ومن ثم التدريسيين بنسبة (18%) ومن ثم الموظفين بنسبة (9%).

ثالثاً: تحليل اسئلة متغيرات البحث

تم تحليل متغيرات فرضية البحث باستخدام البرنامج الاحصائي ال SPSS ومن نتائج الحاسبة الالكترونية تم تلخيص النتائج للمحاور الاربعة في الجدول (3) الاتي:-

الجدول (3) نتائج تحليل متغيرات الدراسة													رقم السؤال
الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الحاسبة الالكترونية													يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
اهمية نسبية او انحراف معياري	عدد الامتوسط مرجح	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5	16	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.7276069	4	69	0	2	12	39	16	69	0	2	12	39	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.8102077	3.927536232	69	0	5	10	39	15	69	0	5	10	39	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.7181724	3.884057971	69	0	2	16	39	12	69	0	2	16	39	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9313613	4.014492754	69	1	4	11	30	23	69	1	4	11	30	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.8487491	4.014492754	69	0	5	9	35	20	69	0	5	9	35	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.8072195	3.960144928	69	2	4	12	34	17	69	2	4	12	34	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9535236	3.869565217	69	2	5	13	36	13	69	2	5	13	36	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9416026	3.768115942	69	1	2	10	28	28	69	1	2	10	28	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.8848926	4.15942029	69	2	2	13	32	20	69	2	2	13	32	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9304455	3.956521739	69	3	5	17	35	9	69	3	5	17	35	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9582059	3.608695652	69	1	7	5	37	19	69	1	7	5	37	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9337341	3.872463768	69	2	4	12	34	17	69	2	4	12	34	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9461187	3.956521739	69	2	5	13	36	13	69	2	5	13	36	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.904942	3.955882353	69	2	6	13	35	13	69	2	6	13	35	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9648556	3.739130435	69	3	7	12	30	17	69	3	7	12	30	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
1.0799261	3.739130435	69	1	3	9	37	19	69	1	3	9	37	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.8487491	4.014492754	69	1	6	16	33	13	69	1	6	16	33	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9489183	3.881031543	69	2	4	11	36	16	69	2	4	11	36	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9179929	3.739130435	69	1	2	15	30	21	69	1	2	15	30	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.9379741	3.869565217	69	0	3	9	40	17	69	0	3	9	40	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.8827223	3.985507246	69	1	7	37	23		69	1	7	37	23	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.7469746	4.028985507	69	1	7	37	23		69	1	7	37	23	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.7788224	4.15942029	69	1	7	37	23		69	1	7	37	23	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.8528973	3.956521739	69	1	7	37	23		69	1	7	37	23	يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
21.256615	94.06082694												يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
0.88	78.39												يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
مجموع													يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.
معدل													يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا من الجهة ذات العلاقة.

نصت الفرضية الرئيسية على انه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لنظام التدقيق الداخلي في تنظيم الأداء المالي" ولاختبار هذه الفرضية يستعرض نتائج الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج تقييم النموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير	معامل التحديد R2	R2 المعدل
H1	MUO → PRG	1	0.791	32.632	0.000	قبول	3.65	0.778	0.745

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول رقم (4) نتائج تقييم النموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية، وقد بلغ معامل المسار (0.791) والذي يحقق المعايير المطلوبة من قيم p و t مما يشير الى معنوية علاقة التأثير وبالتالي فان تقبل الفرضية الرئيسية.

كما بين الجدول (3) اعلاه كانت النتائج لتحليل اسئلة المحور الاول الفرضية الفرعية الاولى (لنظام التدقيق الداخلي اثر في قياس الاداء المالي) المتعلقة بقياس اراء افراد العينة فكانت الاهمية النسبية بشكل اجمالي للمحور الاول (79.20%) والمتوسط الحسابي (3.96) وبدرجة اتفق وبانحراف معياري (0.807)، اذ ان الاهمية النسبية لهذا المحور جيدة، وكان الوسط الحسابي اكبر من الوسط الفرضي (3) والانحراف المعياري اقل من (1) مما يدل على ان افراد العينة متفقون على ان لنظام التدقيق الداخلي اثرا ايجابيا في قياس الاداء المالي للمؤسسة. ومن متابعة اسئلة المحور تفصيليا نجد ان اكبر اهمية نسبية كانت للسؤال الرابع ويتضمن " يمتلك المدققون الداخليون المعرفة والمهارات اللازمة في التقييم المالي" والسؤال الخامس الذي تضمن " لنظام التدقيق الداخلي دورا مهما في قياس الاداء المالي" (80.29%) مما يدل على ان اغلب افراد العينة (1). ان للمدققين الداخليين الذين يمتلكون المعرفة والمهارة والكفاءة في التقييم المالي ولنظام التدقيق الداخلي اثر في قياس الاداء المالي للمؤسسة، وبمتوسط حسابي (4.01) وكان الانحراف المعياري (0.93، 0.84) على التوالي للسؤالين وهما اقل من (1).

اما المحور الثاني الفرضية الفرعية الثانية (لنظام التدقيق الداخلي اثرا في تشخيص صحة الاداء المالي للمؤسسة)، فكانت نتائج التحليل لهذا المحور بأهمية نسبية اجمالية (77.45%) ومتوسط حسابي (3.87) وبانحراف معياري (0.93) وهذا يدل على ان افراد العينة تؤيد ان نظام التدقيق الداخلي يؤثر ايجابا في تشخيص صحة الاداء المالي للمؤسسة. وكان السؤال الثالث المتضمن " يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الذي يعمل على تقييم ادائهم دوريا" له اكبر اهمية نسبية (83.19%) وبمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.88) مما يبين ان افراد العينة يؤيدون متابعة مدير التدقيق والاشراف على المدققين وربط عملهم بتقييم ادائهم دوريا وهذا يساعد في تشخيص الاداء المالي، وكان السؤال الخامس المتضمن " يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقسيم المناسبة وانعكاس ذلك على ادائهم المالي" كانت اهميته النسبية (72.17%) والوسط الحسابي (3.61) مما يدل على ان افراد العينة يؤيدون بان المدققون يضعون الاستنتاجات على اساس الاعمال والتحليل الذي يساعد في تشخيص الاداء المالي وكان انحرافه المعياري (0.96) وهو اقل من (1).

اما المحور الثالث الفرضية الفرعية الثالثة (لنظام التدقيق الداخلي اثرا في تقييم الاداء المالي للمؤسسة) كانت نتائج التحليل بشكل اجمالي لهذا المحور، وبنسبة اهمية (77.62%) والمتوسط الحسابي (3.88) وبدرجة اتفق وانحراف معياري (0.94)، اذ ان الاهمية النسبية لهذا المحور جيدة، وكان الوسط الحسابي اكبر من الوسط الفرضي (3) والانحراف المعياري اقل من (1) مما يدل على ان افراد العينة متفقون على ان لنظام التدقيق الداخلي اثرا في تقييم الاداء المالي. ومن متابعة اسئلة المحور تفصيليا نجد ان اكبر اهمية نسبية كانت للسؤال الخامس ويتضمن " تقييم الاداء المالي يساعد على اكتشاف الانحرافات وتحليل اسبابها مما يساعد على توجيه اشراف الادارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون بحاجة لها" (80.29%) مما يدل على ان اغلب افراد العينة يؤيدون ان تقييم الاداء المالي يساعد على اكتشاف الانحرافات ويحلل اسبابها مما يساعد على توجيه اشراف الادارة العليا، وبمتوسط حسابي (4.01)، وكان الانحراف المعياري (0.84) وهو اقل من (1)، وان اقل اهمية نسبية كانت للسؤال الثالث والرابع (74.78%) وبمتوسط حسابي (3.73) وكان الانحراف المعياري للسؤال الثالث (0.96) اقل من (1) والسؤال الرابع (1.07) اكبر من (1) وهنا نجد ان هناك تشتت بالآراء بين افراد عينة البحث.

والمحور الرابع الفرضية الفرعية الرابعة (لنظام التدقيق الداخلي اثرا في تحسين الاداء المالي للمؤسسة واستمراريته) فكانت نتائج التحليل لهذا المحور بأهمية نسبية اجمالية (79.13%) ومتوسط حسابي (3.95) وبانحراف معياري (0.85) وهذا يدل على ان افراد العينة تؤيد ان نظام التدقيق الداخلي يؤثر في تحسين الاداء المالي. وكان السؤال الخامس المتضمن " اجراءات التدقيق الداخلي تساهم في تحسين الاداء المالي" له اكبر اهمية نسبية (83.19%) وبمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.77) اقل من (1) مما يبين ان افراد العينة يؤيدون على ان اجراءات التدقيق الداخلي تساهم في تحسين الاداء المالي، وكان السؤال الاول المتضمن " ان عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم" له اقل اهمية نسبية (74.78%) والوسط الحسابي (3.73) مما يدل على ان افراد العينة يؤيدون ان عملية المقارنة تفصح عن انحراف موجب وانحراف سالب وانحراف معدوم وكان الانحراف المعياري (0.91) اقل من (1).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات: تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل بما يأتي:-

1. أفرزت نتائج عينة البحث الآتي:-
1. نستنتج أن هناك أثر إيجابي في قياس الاداء المالي للمؤسسة وأن أفراد العينة تؤيد أن نظام التدقيق الداخلي يؤثر في تحسين الاداء المالي.
2. نستنتج أن نظام التدقيق الداخلي له أثراً إيجابياً في تشخيص صحة الاداء المالي للمؤسسة.
3. نستنتج أن نظام التدقيق الداخلي له أثراً إيجابياً في تقويم الاداء المالي للمؤسسة.
4. نستنتج أن نظام التدقيق الداخلي يؤثر في تحسين الاداء المالي للمؤسسة واستمراريتها.
5. إن التوسع الجغرافي وزيادة عدد العاملين من دون اتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق وتلبية حاجات ورغبات هؤلاء العاملين أو إشباعها بالحد الكافي يجعل هؤلاء يلجئون إلى ممارسات غير قانونية لإشباع هذه الرغبات.
6. إن ظواهر الفساد المتعلقة بالرشوة والاختلاس هي أكثر الحالات انتشاراً في جميع المجتمعات، ومنها المجتمع العراقي.
7. إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي برغم من استشرائها أي غير مستعصية العلاج، فيمكن علاجها باتخاذ عدد من الوسائل الكفيلة لذلك وعدم إعطاء الفرصة لتوفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لنمو الفساد وتطوره فضلاً عن تقوية الأقسام الرقابية والتفتيشية والتدقيقية.
8. الفصل الواضح بين مفهومي الرقابة الداخلية كنظام والتدقيق الداخلي كنشاط مستقل وفاعل في هذا النظام يتخصص بتقييم مدى ملائمة هذا النظام لمكافحة ظاهرة الفساد وما هي الإجراءات الكفيلة بذلك.
9. إن أهداف الرقابة الداخلية تتماشى وتصب في مصلحة مكافحة ظواهر الفساد الإداري والمالي من حماية أصول المشروع والتأكد من دقة البيانات ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والقوانين والقرارات الإدارية.
10. إن نظام الرقابة الداخلية السليم يعتمد على توافر مجموعة من المقومات الأساسية والتي يمكن تحقيق أهدافه من خلالها، كتحديد الأهداف بدقة، ووجود خطة تنظيمية، والكفاءة الوظيفية، واعتماد أنظمة محاسبية سليمة فضلاً عن توفير قسم تدقيق داخلي كفوء وفعال.

ثانياً: التوصيات: تتمثل هذه التوصيات بما يأتي:

1. العمل على رفع الوعي الرقابي والتدقيقي بين جمهور موظفي الدائرة ولكل المستويات الإدارية، من الأعلى إلى الأدنى بما يضمن زيادة الثقافة الرقابية والمساهمة الفاعلة كلا من موقعه في دعم وتقوية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذ مستلزمات هذا النظام لمنع حالات الاحتيال أو التلاعب.
2. العمل على تقوية أقسام التدقيق الداخلي بما يضمن استقلاليتها وموضوعيتها وذلك عن طريق ربطها بالمستوى الإداري الأعلى كي يكون فاعل وكفوء.
3. رفد أقسام التدقيق الداخلي بالكوادر المتخصصة من ذوي الخبرة العلمية والعملية مع إتاحة الفرصة لهؤلاء الموظفين بالإطلاع على آخر مستجدات التدقيق الداخلي من خلال إشراكهم بالبرامج والدورات التطويرية النظرية والعملية.
4. تفعيل عملية التدوير الوظيفي بين موظفي الوحدة الإدارية بالشكل الذي لا يتعارض مع كفاءة الأداء، مع تفعيل عملية منح الإجازة الإجبارية السنوية، مما يضمن تبادل الأدوار بالنسبة للموظفين وبتنحيز اليهم فرصة زيادة الكفاءة الوظيفية والمهارة في مختلف الأعمار كما يساعد على اكتشاف أو يمنع الاختلافات التي كانت غائبة عن بعض الموظفين كما يؤدي إلى سد الثغرات ونقاط الضعف.
5. وضع إجراءات رادعة بحق مرتكبي جرائم الفساد الإداري والمالي وعدم التعاون في فرض العقوبات على من تسول له نفسه بمخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات أو استغلال وظيفته لتحقيق مصالح شخصية والإضرار بالمصلحة العامة.
6. العمل على تفعيل التنسيق المثمر بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بحسب ما نصت عليه المعايير الدولية واتخاذ كل ما يلزم للإفادة من ملاحظات المدقق الخارجي تجاه المخالفات أو مظاهر الفساد الإداري والمالي.
7. مطالبة النقابات المهنية (نقابة المحاسبين والمدققين) بأن يكون دورهم فاعل في منع تعيين غير المتخصصين في الوظائف المحاسبية والتدقيق الداخلي في دوائر الدولة والقطاع العام.

References

1. 15International Organization of Supreme Audit Institutions - INTOSAI - Independence of Internal Auditing in the Public Sector, Standard No. 9140, 2007
2. Abdel Khaleq Muhammad, Financial and Banking Management, first edition, Osama Publishing and Distribution House, Jordan, 2010.
3. Abdullah, Khaled Amin, The Science of Auditing from a Theoretical Point of View, 2nd ed. Amman, 1994

4. Accounting and Control Standards Board in Iraq, Auditing Guide No. 4 - Study and Evaluation of the Internal Control System, 2007.
5. Adoun Nasser Dadi, Management Control Techniques - Financial Analysis, Public House of Muhammadiyah, Algeria, 2000.
6. Al-Amrat, Ahmed Saleh, Internal Auditing - Theoretical Framework, Content and Behavior, Dar Al-Bashir, Jordan, 1990.
7. Al-Gharyan, Fatima Saleh Mahdi, problems of internal auditing in the educational sector, a field study in the colleges of Al-Mustansiriya University, Master's thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 2003
8. Al-Ghurra, Muhammad, Disclosure in Financial Reports between Theory and Reality, Investors Magazine, Issue 20, 2003
9. Al-Karfi Majeed, Evaluating Performance in Economic Units Using Financial Ratios, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Jordan, 2010.
10. Al-Mudalal, Youssef Saeed, the role of the internal audit function in controlling financial and administrative performance, an applied study, master's thesis, Islamic University, Palestine, 2007.
11. Al-Ramahi, Zaher, The development of risk-based auditing in Jordanian banks. 2004, PhD thesis, Amman: College of Higher Administrative and Financial Studies, Amman Arab University
12. Al-Sabban, Samir, Gomaa, Ismail, and Al-Sawagiri, Fathi, internal control and auditing, an applied theoretical approach, University House for Printing, Publishing and Distribution, Alexandria, 1996.
13. Al-Tahan, Subaih, Principles of Modern Auditing, Part Two, Al-Zaman Press, Iraq, 1976.
14. Bishops Ghassan Falah. Auditing contemporary accounts, 2nd edition, Amman: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, 2009.
15. Fakhra, Mahmoud Abdel-Malik, and Majmoud, Samir Abdel-Maghfi, the adequacy of International Auditing Standard No. 10 in providing the necessary guidance for the external auditor to evaluate internal audit work, Journal of Business Research and Studies, Faculty of Commerce, Zagazig University, first issue, 1996.
16. International Organization of Supreme Audit Institutions, Accounting - INTOSAI - Financial Audit Guidelines - Special Considerations in Using the Work of Internal Auditors, Standard No. 1610, 2007.
17. Jumaa, Ahmed Helmy, Contemporary Trends in Internal Governmental Administrative Auditing and Assurance for Small Establishments, Ethics, Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2009.
18. Lotfi Amin Al-Sayyid Ahmed, Different Reviews for Different Purposes, University House, Egypt, 2005.
19. Othman. Abdul Muhammad, Muhammad, Principles of Auditing and Internal Control, 2nd edition, Mosul, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, 1999.
20. Public Accounting Principles Law No. 28 of 1940 and its amendments
21. Shehadeh, Marwan, Risk-Based Auditing, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, 2005
22. Sheikha Khamisi, Financial Management of the Corporation, Dar Houma for Printing, Publishing and Distribution, 2010.
23. The Holy Quran